

مجلس الأمن

السنة السبعون

مؤقت

الجلسة **٧٥١٤**

الجمعة، ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة أوغوو	. . . .	(نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	. . . .	السيد إلييتشوف
	الأردن	. . . .	السيدة قعوار
	إسبانيا	. . . .	السيد غاسو ماتوسيس
	أنغولا	. . . .	السيد غاسبر مارتنس
	تشاد	. . . .	السيد غومبو
	شيلي	. . . .	السيد باروس ميليت
	الصين	. . . .	السيد تشاو يونغ
	فرنسا	. . . .	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	. . . .	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	. . . .	السيدة ياكوبونيه
	ماليزيا	. . . .	السيد عبد الرزاق
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	. . . .	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	. . . .	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	. . . .	السيد بريسمان

جدول الأعمال

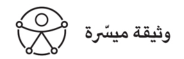
الحالة في غينيا - بيساو

تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تحقيق الاستقرار وإعادة العمل بالنظام الدستوري في غينيا - بيساو (S/2015/619)

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو (S/2015/626)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في غينيا – بيساو

تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تحقيق الاستقرار وإعادة العمل بالنظام الدستوري في غينيا – بيساو (S/2015/619)

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2015/626)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي تيمور – ليشتي والسنغال وغينيا – بيساو، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين، وهما السيد ميغيل تروفوادا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، وسعادة السيد أنطونيو دي أغيار باتريوتا، رئيس تشكيلة غينيا بيساو في لجنة بناء السلام والممثل الدائم للبرازيل، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/619، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار وإعادة العمل بالنظام الدستوري في غينيا – بيساو.

كما أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/626، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

أعطي الكلمة الآن للسيد تروفوادا.

السيد تروفوادا (تكلم بالفرنسية): أشكرك سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لأقدم إلى مجلس الأمن آخر تقرير (S/2015/626) للأمين العام عن الحالة في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

إن فخامة رئيس جمهورية غينيا – بيساو، السيد جوزيه ماريو فاز، الذي كان يعتزم أن يتكلم في جلسة المجلس هذه، قرر الاستقالة بسبب الأحداث السياسية الأخيرة في بلده. بعد مرور أقل من عام على استعادة النظام الدستوري، تشهد غينيا – بيساو مرة أخرى اضطرابات سياسية في أعقاب إقالة الرئيس لحكومة رئيس الوزراء دومينغوس سيمويس بيريرا، في ١٢آب/أغسطس.

وفي ٢٠ آب/أغسطس، تم تعيين السيد باسيرو جا، الوزير السابق لشؤون رئاسة مجلس الوزراء في الحكومة المقالة، رئيسا للوزراء بموجب مرسوم رئاسي وأدى اليمين أمام الرئيس في اليوم نفسه. وقبل عزل رئيس الوزراء، وجه الرئيس فاز رسالة إلى الأمة عرض فيها ملاحظاته بشأن الحالة في البلد وأعمال السلطة التنفيذية والعلاقات بين مؤسسات البلد بوجه عام، وبينه وبين رئيس الحكومة على وجه الخصوص، وبشأن العوامل المؤدية لنشوب أزمة سياسية خطيرة يمكن، بموجب الدستور، أن تؤدي إلى سقوط الحكومة.

وهذه لم تكن حالة متوقعة لأن المؤسسات الرئيسية في الدولة، التي شُكلت إثر الانتخابات العامة في نيسان/أبريل

وأيار/مايو ٢٠١٤، تنتمي جميعا إلى نفس الفصيل السياسي، الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي. ويتمتع الحزب، الذي يقضي نظامه الأساسي بترشيح زعيمه لرئاسة الوزراء في حالة فوز الحزب في الانتخابات، بالأغلبية المطلقة في البرلمان الآن. وعلاوة على ذلك، فإن الحزب كان قد اختار الرئيس الحالي للبلد من بين قادته ورشحه للرئاسة. وكانت الحكومة المقالة شاملة للجميع، بما في ذلك تقريبا جميع الأحزاب السياسية الممثلة في مجلس الشعب الوطني، الأمر الذي كفل لها قاعدة دعم برلماني مريحة. ومن ثم، فقد بدا، مبدئيا، أنه تمت تهيئة الظروف الأساسية لكفالة وضع إطار للاستقرار السياسي، موات لحسن أداء الدولة لعملها. وبناء على مبادرة من الحكومة، وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي، عُقد اجتماع مائدة مستديرة لشركاء التعاون مع غينيا – بيساو في بروكسل في آذار/مارس الماضي، والذي فتحت نتائجه الآفاق أمام البلد للحصول على موارد مالية كبيرة من أجل تنفيذ خطته الاستراتيجية والتنفيذية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠.

وفي تقارير سابقة مقدمة إلى مجلس الأمن عن غينيا – بيساو، جرى التأكيد دائما على أن الاستقرار في البلد لا يزال هشا نظرا لأنه لم يجر القضاء على الأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار المتكرر الذي قوض البلد. وأوجدت التصريحات العلنية التي أدلي بها كبار المسؤولين في الدولة مؤخرا انطباعا بأن هناك مناخ توتر سياسي قد يؤدي إلى إخفاق المؤسسات إذا لم تسع إلى التغلب على خلافاتها من خلال الحوار. وترك غياب هذا الحوار الضروري الباب مفتوحا أمام زيادة الريبة المتبادلة وتعميق شدة العداءات، الأمر الذي جعل وصول البلد إلى المرحلة التي وصل إليها اليوم أمرا مؤكدا.

وفي سياق مهمة الأمين العام للمساعي الحميدة التي أتولى قيادتها على الصعيد المحلي في غينيا – بيساو بالنيابة عنه وبصفتي ممثلا له، أبقيت على الاتصالات المتكررة مع الكيانات الحكومية على أعلى المستويات ومع الطبقة السياسية ومختلف عناصر المجتمع المدني. وبالنظر إلى تطور الأحداث الجارية، جرى تكثيف هذه الاتصالات من أجل حث الأطراف المعنية على تغليب الحوار بوصفه الأداة الأكثر موثوقية للتوصل إلى حل دائم للنزاع فيما بينها. ويسرني أن أشير إلى أن ممثلي المجتمع الدولي في غينيا – بيساو، سواء على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف، في حالة تعبئة وهم يعملون في نفس الاتجاه، مما يجعل أصواتهم مسموعة ومنسجمة في دعوتهم إلى الحوار والتوصل إلى اتفاق من أجل الحفاظ على الاستقرار السياسي والسلام، لئلا يشكك أحد في الإنجازات التي تحققت بفضل العودة إلى النظام الديمقراطي والحالة الدستورية السوية.

وتجدر الإشارة هنا إلى الجهود التي يبذلها شخصيا الأمين العام بان كي – مون ورئيس السنغال ماكي سال ورئيس غينيا ألفا كوندي، وذلك بصفة الأول رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والثاني وسيط تلك المنظمة في غينيا – بيساو. وأود أيضا أن أشيد بموقف التضامن مع شعب غينيا – بيساو الذي أعرب عنه الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية ولجنة بناء السلام وتشكيلتها القطرية المخصصة لغينيا – بيساو، والتي أرحب بحضور رئيسها، السفير أنطونيو دي أغيار باتريوتا، فضلا عن العديد من المنظمات الأخرى والبلدان الصديقة التي عبرت عن القلق إزاء الأزمة الحالية وأعربت عن أملها في أن ترقى غينيا – بيساو إلى مستوى التحدي الذي يواجه استقرارها وأن تواصل مسيرتها دون اضطرابات على الطريق نحو التنمية الاقتصادية والتقدم. والمجلس أيضا يتابع عن كثب الحالة من خلال تنظيم جلسات الإحاطة، والتي يصدر في ختامها بيانات علنية لدعم الحوار والتشاور.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أدلي بثلاث ملاحظات بشأن الحالة السياسية في غينيا – بيساو.

أولا، تؤكد الأحزاب السياسية وجميع الأطراف التي تقوم بدور في حل هذه الأزمة تصميمها الراسخ على الدفاع بطريقة ديمقراطية عن حقوقها وشرعيتها في سياق الاحترام الصارم للدستور والقانون. ثانيا، اتسمت المظاهرات التي جرت حتى الآن بالسلمية والتنظيم، ولم تشهد أي صدامات أو أعمال عنف. ثالثا، خلال اجتماع عقدته مع رئيس الأركان العامة، ضم أيضا قادة الأفرع الثلاثة للقوات المسلحة، أكد الجيش بشدة تصميمه على البقاء خارج الساحة السياسية واحترام الاتجاه الجمهوري المتمثل في الخضوع للسلطة المدنية وإطاعة الدستور والمؤسسات الديمقراطية للدولة.

إن المجتمع الدولي، الذي ما فتئ يدعم غينيا – بيساو في سياق شتى المحن التي واجهها البلد، لا يزال مستعدا لمساندتها في مسيرتها نحو التنمية والتقدم، وهو ما تجلى مرة أخرى في اجتماع المائدة المستديرة الذي عقد في بروكسل مؤخرا. ولكن في ظل سيناريو الأزمات المتكررة ومع غياب السلام أو الاستقرار الدائم، من الواضح أن دعم المجتمع الدولي لا يجد تربة خصبة ليتسنى أن تحقق جهود المجتمع الدولي الأهداف المنشودة بصورة كاملة. وإنني على اقتناع بأن قادة غينيا – بيساو، الذين يعلق الشعب أمله عليهم ويثق بهم، يدركون جيدا تلك الحقيقة وأنهم سيبذلون كل ما في وسعهم، في فورة من المشاعر الوطنية والشعور بالمسؤولية أمام التاريخ، لعدم إهدار الفرصة الكبيرة المتاحة لهم لتحويل بلدهم وتحسين الظروف المعيشية لشعبهم بدرجة كبيرة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد تروفوادا على الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

أعطي الكلمة الآن للسيد باتريوتا.

السيد دي أغيار باتريوتا (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على دعوتي إلى مخاطبة مجلس الأمن صباح هذا اليوم بصفتي رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام. وأود أيضاً أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام ميغيل تروفوادا على إحاطته الإعلامية المفصلة والمعلومات المستكملة التي قدمها عن الأزمة السياسية التي تواجه غينيا – بيساو اليوم. وأعرب عن امتناني بوجه خاص لجهوده الجارية للمساعدة في إنهاء هذه الأزمة، ولتعاونه مع لجنة بناء السلام في هذه المسألة وفي خطة بناء السلام الأوسع نطاقاً في غينيا – بيساو.

في الأسبوع الماضي وتحديدا يوم ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٥، ترأست اجتماعاً لتشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام لمناقشة الحالة في غينيا – بيساو والطرق المتاحة للجنة للتصدي لتصاعد الأزمة التي بدأت على شكل توتر بين الرئيس فاز ورئيس الوزراء السابق سيمويس بيريرا. وفي ذلك الاجتماع، قدّمت تقريراً عن مكالمة هاتفية أجريتها مع الممثل الخاص للأمين العام تروفوادا في يوم الجمعة، ١٤ آب/أغسطس. واستمعت التشكيلة أيضاً إلى إحاطة شاملة من السيد جواو هونوانا، مدير شعبة أفريقيي الثانية في إدارة الشؤون السياسية. ومكّنت هذه المدخلات السديدة أعضاء لجنة بناء السلام من إجراء مناقشة مفيدة. وقد صدر بيان في ١٨ آب/أغسطس أعربت لجنة بناء السلام فيه عن القلق من أن تقوض التطورات السياسية الأخيرة التقدم المحرز حتى الآن وتهدد بزعزعة استقرار الحالة السياسية الهشة في البلد وتهدد التقدم الاقتصادي. وفي البيان، أعربت لجنة بناء السلام عن الأسف لأنه لم يتسن منع تصاعد الأزمة السياسية على الرغم من الجهود الوطنية والإقليمية والدولية للمساعدة في تسوية الأزمة، ولا سيما بيان مجلس الأمن الصادر في ١٢ آب/أغسطس (SC/12007) الذي يدعو إلى استئناف الحوار

والبيان الذي أدلى به ممثلو المجتمع الدولي والصادر في ١٠ آب/أغسطس في بيساو، فضلاً عن مشاركة الاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي.

ودعت لجنة بناء السلام إلى استئناف الحوار السياسي بغية التصدي للتوترات الحالية مع الاحترام الكامل للدستور الوطني وسيادة القانون، ودعت الجهات الوطنية صاحبة المصلحة إلى التنسيق لإيجاد مخرج من الأزمة السياسية الراهنة. ولاستكمال الإحاطة الإعلامية واقتراحات الممثل الخاص للأمين العام تروفوادا، أود أن أقدم ثلاث ملاحظات رئيسية.

أولاً، تنطوي الأزمة الراهنة على خطر إحداث أثر سلبي على الحالة الاقتصادية الهشة أصلاً واستقرار البلد ومكاسبه الديمقراطية. وترى اللجنة أن غينيا - بيساو كانت تحرز تقدماً جيداً صوب تحقيق الاستقرار والتنمية منذ انتخابات عام ٢٠١٤ واجتماع المائدة المستديرة الذي عقد في بروكسل في آذار/مارس ٢٠١٥. ويتمثّل هدفنا الرئيسي في الحيلولة دون أن يؤدي تصعيد الأزمة السياسية المحتمل إلى تقويض التقدم المحرز حتى الآن. وتشارك لجنة بناء السلام والمجتمع الدولي ككل في تلك العمليات وفي مجمل جدول أعمال بناء السلام في غينيا - بيساو. وقد أسهمت الجهود التي تضطلع بها اللجنة إسهاماً كبيراً في إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، الأمر الذي أفضى إلى تشكيل حكومة شرعية وكفؤة وشاملة للجميع للمرة الأولى في تاريخ البلد.

وقد خصص صندوق بناء السلام، من جانبه، مبلغ ٤,٨ ملايين دولار تقريباً منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ للمساهمة في إنشاء نظام دستوري وسد الثغرات الخطيرة عن طريق حزمة من مشاريع مرفق الاستجابة الفورية، والتي تشمل دعم اللجنة الانتخابية، وفوائد السلام من خلال إيجاد وظائف للشباب والمرأة، والعمل المشترك بين إدارة الشؤون السياسية واللجنة الرفيعة المستوى للتخطيط والقائمين على تأمين الانتخابات ووسائط الإعلام أثناء وبعد الانتخابات، ومشاركة المرأة في الانتخابات، ووحدة مكافحة الجريمة عبر الوطنية في بيساو كجزء من مبادرة سواحل غرب أفريقيا. وفي الآونة الأخيرة، وافق صندوق بناء السلام على خطة أولويات جديدة لبناء السلام بتكلفة تبلغ ١٠ ملايين دولار لمساعدة الحكومة على تنفيذ الإصلاحات الحاسمة.

ثانياً، توضح طبيعة الأزمة أنه ربما يكون هناك مجال للمناقشات بشأن تحسين تحديد مجالات اختصاص الرئيس ورئيس الوزراء من أجل تفادي أن يصبح ذلك مصدراً لعدم الاستقرار والضعف في بيئة واعدة بخلاف ذلك. وفي هذا الصدد، إذا ما قرر شعب غينيا - بيساو في نهاية المطاف المضي قدماً في الإصلاح السياسي وطلب الدعم، فإن مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية مؤهلان لتوفير الخبرة التي قد تكون مطلوبة لتنقيح الدستور.

ثالثاً، من الجدير بالذكر أن مختلف شركاء غينيا - بيساو يعملون بصورة متسقة حيث يتكلمون بصوت واحد، في إطار مشاركتهم في ما يتعلق بالأزمة. وسيظل الدور الذي تؤديه المنطقة، فضلاً عن الاتساق بين الشركاء الدوليين، عنصرا أساسياً في التوصل إلى أي حل مستدام. وفي هذا السياق، لا يمكن المبالغة في التأكيد على أنه لن يتسنى التغلب على الجمود السياسي الحالي إلا بمعرفة أهل البلد أنفسهم، من خلال حوار بناء على أساس الاحترام التام للأحكام الدستورية وسيادة القانون. إن النجاح في غينيا - بيساو هو في أيدي حكومتها وشعبها.

وفي الختام، أودّ أن أشير إلى أن لجنة بناء السلام ستواصل إكمال عمل مجلس الأمن في تقديم الدعم والمشورة إلى سلطات غينيا - بيساو للتصدي للأزمة الحالية وتنفيذ جدول أعمال بناء السلام الأوسع نطاقاً في البلد.

الرئيسة (تكلّمت بالإنكليزية): أشكر السيد دي أغيار باتريوتا على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل غينيا – بيساو.

السيد دا غاما (غينيا – بيساو) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على دعوة وفد بلدي إلى مجلس الأمن. وأود أن أهنئكم على تولي نيجيريا رئاسة المجلس لشهر آب/أغسطس ٢٠١٥، وأن أتمنى للمجلس النجاح في مدوالاته. ويشرفني أن أراكم تترأسون هذه الجلسة الهامة بشأن الحالة في غينيا – بيساو، ذلك البلد الذي تشارك فيه نيجيريا مشاركة كبيرة وتحتفظ بوجود كبير فيه.

وأود أن أتقدّم بشكري الخاص إلى معالي الأمين العام بان كي – مون على تقريره عن غينيا – بيساو (S/2015/626) ومشاركته الشخصية بشأن آخر التطورات في بلدي. إن العمل الذي يضطلع به ممثله الخاص، السيد ميغيل تروفوادا ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو وجميع مكاتب ووكالات الأمم المتحدة في غينيا – بيساو يحظى أيضاً بتقدير كبير جدا.

كما أود أن أشكر سعادة السفير أنطونيو دي أغيار باتريوتا، الممثل الدائم للبرازيل بصفته رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام؛ وسعادة السفيرة صوفيا ميسكيتا بورغيس، الممثلة الدائمة لتيمور – ليشتي بالنيابة عن جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية؛ وسعادة السفير فودي سيك، الممثل الدائم للسنغال بالنيابة عن رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على إحاطاهم الإعلامية وعلى مشاركتهم في ما يتعلق بالحالة في غينيا – بيساو.

بعد فترة قصيرة من السير بنجاح نسبي على طريق السلام والتنمية في البلد، تواجه غينيا – بيساو أزمة سياسية مرة أخرى. ومن المؤسف أن سوء التفاهم بين فخامة السيد جوزيه ماريو فاز، رئيس الجمهورية، ودولة السيد دومينغوس سيمويس بيريرا، رئيس الوزراء السابق، قد انتهى بعزل رئيس الوزراء في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٥ وتعيين السيد باسيرو جا رئيساً جديداً للوزراء في ٢٠ آب/أغسطس.

وعلى الرغم من تلك الحالة، ينبغي أن نثني على ما أبداه السكان حتى الآن من هدوء وكياسة إزاء قرار البرلمان الوطني طلب المشورة القانونية اللازمة من المحكمة العليا، التي تبت أيضا في دستورية القرارات في ظل عدم وجود محكمة دستورية في البلد، بشأن دستورية تعيين رئيس الجمهورية لرئيس وزراء جديد. إن هذه الطريقة الديمقراطية لإيجاد حل للخلافات القائمة على أعلى المستويات في البلد يوفر، في رأينا، تأكيدا على أنه سيكون هناك مخرج من هذه الأزمة السياسية، على الرغم من صعوبة ذلك، من خلال الإجراءات الدستورية والقانونية. ونقدّر تماماً الموقف المحايد للجيش حتى الآن في الأزمة السياسية، ونأمل أن يستمر موقف عدم التدخل هذا.

وفي هذا الصدد، نتفهم مشاعر الإحباط لدى شركائنا وجميع أصدقاء غينيا – بيساو الذين عملوا جاهدين على مساعدتنا في توطيد ديمقراطيتنا واستدامة السلام والتنمية في الأجل الطويل. ولكن بالنيابة عن شعب غينيا – بيساو المسالم، الذي أبدى التزامه بأهداف السلام والتنمية مرات ومرات، فإننا نتمسك بالأمل في أن يظل المجلس وجميع شركائنا مهتمين بالبلد.

فلا تتخلوا عن شعب غينيا – بيساو. إن أحلام وتطلعات الشباب والمرأة، باعتبارها أماً، من أجل مستقبل أفضل لأطفالها، تتعرض للخطر. وقد علقوا آمال وتوقعات كبيرة بشأن البرامج التي اقترحتها الحكومة وأدت إلى اجتماع المائدة المستديرة الناجح للجهات المانحة من أجل غينيا – بيساو الذي عقد ببروكسل في آذار/مارس، وهم يعولون على جميع التعهدات التي قطعها شركاؤنا وأصدقاؤنا.

وندرك، أننا نحن، شعب غينيا – بيساو، نتحمل المسؤولية الرئيسية عن إيجاد حل للخلافات الداخلية، وتفادي عدم الاستقرار، وتعزيز التنمية المستدامة. ولكن بدون المشاركة القوية والمستمرة من جانب المجتمع الدولي، وبدون استراتيجيات رصد وثيقة وفعالة، فإن جميع الجهود المبذولة معرضة لخطر التقويض. وتحقيقا لهذه الغاية، يعتبر الدعم من المجتمع الدولي لإيجاد حل سلمي للحالة الراهنة أمرا بالغ الأهمية. فهو سيساعد على استعادة الثقة بغينيا – بيساو وتهيئة بيئة مؤاتية لصرف الأموال التي تم التعهد بها، مما يؤدي إلى تنفيذ الإصلاحات والبرامج الإنمائية الاستراتيجية التي اقترحتها السلطات الوطنية.

ولقد تكرر مرارا في المجلس أن عدم الاستقرار في غينيا – بيساو لن ينتهي بإجراء الانتخابات، والحالة الراهنة مثال على ذلك. وينبغي للمجتمع الدولي القيام بالمزيد لتوطيد مؤسسات أقوى. وينبغي له أن يظل متيقظا وأن يعمل على نحو أوثق من ناحية التوجيه، وذلك من خلال حوار مفتوح وصريح مع السلطات الوطنية وكافة الأطراف السياسية المعنية، كوسيلة من أجل تفادي وقوع حالات كتلك التي نواجهها اليوم.

ويحدونا الأمل في أن يتغلب البلد على هذه الأزمة وأن تواصل الأطراف السياسية المعنية والجمعية الوطنية والمجتمع المدني، المشاركة في الحوار البناء لصالح غينيا – بيساو وشعبها.

قبل أن أختتم، أود أن أعرب عن امتناننا لمشاركة المجتمع الدولي في متابعة الحالة السياسية في بلدنا. كما أود أن أثني على الدعم المستمر من جانب الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أي رئيس السنغال بصفته رئيسها الحالي، ورئيس جمهورية غينيا ورئيس نيجيريا، وجميع شركائنا وأصدقائنا الذين بذلوا قصارى جهدهم وما زالوا يحاولون التوسط لمساعدة غينيا – بيساو على تسوية الأزمة السياسية الراهنة واستعادة المسار صوب توطيد السلام وتحقيق التنمية المستدامة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): الوفد السنغالي يشكركم، سيدتي الرئيسة،على إتاحة الفرصة لنا للمشاركة باسم رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونرحب بعقد جلسة مجلس الأمن هذه المخصصة للحالة في جمهورية غينيا – بيساو. ونغتنم هذه الفرصة للإشادة ببراعتكم في أداء مهام المنصب الرفيع لرئاسة المجلس خلال شهر آب/أغسطس. اسمحوا لي أيضا أن أثني على الإحاطات الإعلامية المفصلة والزاخرة بالمعلومات التي قدمها السيد ترافودا والسيد دي أغيار باتريوتا والممثل الدائم لغينيا – بيساو.

إن الحالة في غينيا – بيساو، التي تدهورت بشكل ملحوظ منذ صدور المرسوم الداعي إلى تنحي رئيس الوزراء، السيد دومينغوس سيمويس بيريرا، لا تزال مثيرة للقلق، في الوقت الذي يحتاج البلد فيه، أكثر من أي وقت مضى، إلى التوصل إلى توافق متين في الآراء للتغلب على التحديات العديدة التي ما زال يواجهها. وإدراكا للحاجة إلى التوصل إلى هذا التوافق في الآراء والمحافظة علية من أجل الإسهام في تحقيق الاستقرار في البلد، فقد عرض فخامة الرئيس ماكي سال، رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مساعيه الحميدة في محاولة تجديد الحوار بين الطرفين الرئيسيين. علاوة على ذلك، وبغية الحيلولة دون مزيد من تدهور المناخ السياسي في غينيا – بيساو، أوفد، في ٢٣ حزيران/يونيه، وزير خارجية بلده الذي أجرى محادثات مع سلطات البلد، وذلك بهدف تعزيز الثقة فيما بينها من أجل إعادة بناء المؤسسات التي تؤدي وظائفها على نحو سليم. بالإضافة إلى ذلك، اغتنم مبعوث الرئيس، خلال إقامته، الفرصة للقيام بزيارات مجاملة إلى الممثل الخاص

للأمين العام تروفوادا، وممثل الاتحاد الأوروبي فيكتور دوس سانتوس، وممثل الاتحاد الأفريقي بيكينيو، وممثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أنسومانا سيساي.

وفي وقت لاحق، جرى استقبال الرئيس جوزيه ماريو فاز بداكار في ٧ آب/أغسطس، بحضور فخامة الرئيس ألفا كوندي، رئيس جمهورية غينيا، الذي كان أيضا يقوم بزيارة رسمية إلى داكار، بهدف التوصل إلى حل للأزمة السياسية في البلد.

وبعد ذلك، في ٢٠ آب/أغسطس، قام الرئيس ماكي سال باستقبال السيد أولوسيغون أوباسانجو، رئيس نيجيريا السابق، الذي كان يحمل رسالة من الرئيس الحالي محمدو بهاري، وأتى لجمع الآراء والمشورة من أجل مهمة كان من المقرر أن يقوم بها إلى غينيا – بيساو، وألغاها في نهاية المطاف، بعد أن جرى في اليوم نفسه تعيين رئيس وزراء جديد هو السيد باسيرو جا. ولذلك، من المؤسف أن الجهود الآنفة الذكر لم تكن كافية من أجل وضع حد للأزمة.

في ٢٤ آب/أغسطس، أتخذت الجمعية الوطنية قرارا يدعو رئيس الوزراء الجديد إلى التنحي. وكما نرى الأمر، فإن الحالة لا تزال حساسة جدا. ونحن نعتقد أن من المهم أن ندعو مختلف الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس من أجل ضمان فرصة أفضل للجهود الدبلوماسية بهدف إرساء الثقة والسلام.

ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من جانبه، أسف لتنحي رئيس الوزراء بيريرا. كما أكد من جديد الالتزام الذي تعهدت به الأطراف السياسية الفاعلة في غينيا – بيساو، في آذار/مارس، أثناء انعقاد مؤتمر المانحين في بروكسل، بما في ذلك الالتزامات التي تعهدت بها الرئيس جوزيه ماريو فاز ورئيس الوزراء بيريرا بالعمل معا من أجل تحقيق الاستقرار السياسي، والتنمية الاقتصادية والأمن بالنيابة عن مواطني غينيا – بيساو.

وننوه كما نرحب بالموقف المسؤول الذي اتخذه جيش غينيا – بيساو، وبقي بعيدا عن الاحداث الجارية، مما يتيح فرصة أكبر للتوصل إلى حل سياسي لهذا الحالة الهشة.

وإذ يثق رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أنه يمكن يمكن التوصل إلى حل سلمي ودائم للأزمة الراهنة، بمساعدة قيمة من الشركاء، فإنه مقتنع بأن بناء السلام والاستقرار في غينيا – بيساو لا يمكن تحقيقه إلا من خلال عملية توافقية يجب أن تكون شاملة للجميع ومملوكة وطنيا. عندما يكون هناك احترام للنظام الدستوري، فإن مصالح شعب غينيا – بيساو ستكون في صميم المناقشات من أجل تعزيز المصالحة الوطنية والديمقراطية، والحكم الرشيد والتنمية.

ولا ينبغي للتوترات السياسية بأي حال أن تعيق التقدم الذي أحرزته حتى الآن غينيا – بيساو، لا سيما فيما يتعلق بعملية مراجعة الدستور، ومكافحة الفساد من خلال تعزيز النظام القضائي وتحسين الإدارة، والسعي لإصلاح الدفاع والأمن، ولإنشاء الجمعية الوطنية للجنة تعنى بالسلام والاستقرار، من أجل التعجيل بعملية المصالحة.

تدعو الحالة التي وصفتها إلى السعي لتحقيق إصلاحات هيكيلية في قطاعات العدالة والدفاع والأمن، وتعزيز سيادة القانون، والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية، بما يتماشى مع تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومكافحة الإفلات من العقاب.

ولذلك، ترحب الجماعة بنجاح اجتماع المائدة المستديرة للمانحين في غينيا – بيساو الذي عقد ببروكسل في ٢٥ آذار/مارس، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي.

وفي المؤتمر، أيد الشركاء الدوليون الخطة التنفيذية والاستراتيجية الوطنية للحكومة للفترة ٢٠١٥–٢٠٢٠، حيث بلغت إعلانات التبرعات ١,٢ بليون دولار. وفي هذا

الصدد، تهيب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالشركاء الدوليين مواصلة حشد الجهود والالتزام بقوة في دعمهم لعملية تحقيق الاستقرار في غينيا – بيساو، ولا سيما من خلال الوفاء بالالتزامات التي جرى التعهد بها في تلك المناسبة. لا يزال هذا الدعم بالغ الأهمية لإجراء الإصلاحات السالفة الذكر.

ومن جانبها، تواصل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بذل الجهود لمساعدة غينيا – بيساو في الحفاظ على السلام والأمن ودعم عملية المصالحة. وإذ تدرك أهمية إصلاح قطاع الأمن والدفاع في عملية تحقيق الاستقرار، مددت الدورة العادية الـ ٤٧ لرؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المعقود في أكرا في ١٩ أيار/مايو، ولاية بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر. وفي جميع الأحوال، غني عن البيان أن إصلاح قطاع الأمن يتطلب أيضا زيادة الجهود الرامية إلى كبح جماح الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية بجميع أشكالها ومظاهرها.

لا تزال التحديات الماثلة من أجل تحقيق الاستقرار في غينيا – بيساو هائلة. سوف يتطلب تطبيع الحالة في البلد بلا شك تعزيز المكاسب الديمقراطية وتنسيق الأعمال التي يضطلع بها مختلف الشركاء في دعم الجهود التي تبذلها حكومة غينيا – بيساو. وتحقيقا لهذه الغاية، لا تزال الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مستعدة أكثر من أي وقت مضى لمتابعة العمل الذي بدأ مع جميع شركائها من أجل مساعدة غينيا – بيساو على الخروج من الحالة الراهنة.

وأود أن أشيد بالاهتمام الخاص الذي يوليه مجلس الأمن للحالة في غينيا – بيساو، وأن أثني أيضا على الجهود التي يبذلها الأمين العام ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، بالإضافة إلى الدعم الهام الذي تقدمه جميع هيئات منظومة الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الأفريقي، جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي.

يجب ألا تنطفئ شعلة الأمل في العودة إلى النظام الدستوري عقب الانتخابات الرئاسية والتشريعية في غينيا – بيساو. هذا هو جوهر التزام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك السنغال، بتحقيق السلام الدائم والتنمية الاجتماعية الاقتصادية المتسقة في غينيا – بيساو.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة تيمور – ليشتي.

السيدة ميسكيتا بورغيس (تيمور – ليشتي) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على ترؤس هذه الجلسة وعلى توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأشكر السيد تروفوادا، الممثل الخاص للأمين العام في غينيا – بيساو، على إحاطته الإعلامية إلى المجلس وعلى جهوده الرامية إلى حل الأزمة.

يشرفني أن أخاطب المجلس بالنيابة عن جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، التي تضم أنغولا، البرازيل، البرتغال، كابو فيردي، سان تومي وبرينسيبي، غينيا الاستوائية، غينيا – بيساو، موزامبيق، وبلدي تيمور – ليشتي. ونرحب بالبيانات الصادرة عن المجلس بشأن الحالة في غينيا – بيساو، فضلا عن تقريري الأمين العام (S/2015/619 و S/2015/626)، اللذين نؤيد تماما التوصيات الواردة فيهما.

منذ الانتخابات السلمية والحرة والنزيهة في عام ٢٠١٤، التي أعرب خلالها شعب غينيا – بيساو بوضوح عن رغبته في تحقيق الاستقرار والتزامه بالحكم الديمقراطي، أحرز تقدم كبير في غينيا – بيساو، ليس في مجال توفير الخدمات للسكان، أو سداد المتأخرات فحسب، بل وفي الخطوات الهامة التي اتخذت فيما يتعلق بالإصلاحات التي تشتد الحاجة إليها وبشأن

توطيد سيادة القانون. من الأهمية الحيوية بالنسبة لغينيا – بيساو وشعبها عدم تعريض المكاسب التي تحققت للخطر، وأن يستمر تنفيذ الإصلاحات.

وتأسف الدول الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية للتطورات السياسية الأخيرة وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء الحالة الراهنة في غينيا – بيساو. وندعو جميع أصحاب المصلحة، وهي الأجهزة السيادية والأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان والمجتمع المدني والجهات الأخرى، إلى الانخراط في حوار سياسي بناء. مطلوب إبداء كياسة سياسية لنزع فتيل الأزمة السياسية الحالية، مع الاحترام الكامل للدستور وسيادة القانون، فضلا عن روح شمول الجميع.

وفي حين أن السلطات في غينيا – بيساو هي وحدها المسؤولة عن حل الأزمة السياسية، من الأهمية بمكان أن تحترم العملية الدستور احتراما كاملا. ومن المهم بنفس القدر لاستمرار الاستقرار في البلد مواصلة الإصلاحات التي بدأت، لا سيما إصلاحات قطاعي الأمن والعدالة ومكافحة الإفلات من العقاب. ونرحب بامتثال القوات المسلحة لغينيا – بيساو لدورها الدستوري وللقانون عن طريق تجنب أي تدخل في الأزمة السياسية الراهنة.

تعكس الخطة التنفيذية والاستراتيجية الوطنية، المعنونة ”بداية جديدة“، تطلعات مواطني غينيا – بيساو إلى تحقيق مزيد من الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية الاجتماعية، وكذلك توطيد سيادة القانون وحماية وتعزيز الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وحصلت الوثيقة، التي قدمها الرئيس ورئيس الوزراء أثناء اجتماع المائدة المستديرة للمانحين في بروكسل في آذار/مارس، على دعم الشركاء الدوليين. يمكن للأزمة السياسية الحالية أن تقوض التقدم المحرز بالفعل في هذا الصدد وتعرض للخطر التقدم الاقتصادي المستمر.

وندعو المجتمع الدولي إلى أن يواصل دعم غينيا – بيساو وشعبها في تنفيذ إصلاحات الدولة وخططها التنموية. وفي الوقت نفسه، نؤكد أن المسؤولية الرئيسية عن تهيئة البيئة المستقرة الضرورية للتعاون السياسي والمؤسسي تقع على عاتق الجهات الوطنية صاحبة المصلحة.

وفي الختام، نود أن نعترف بما يبذله المجتمع الدولي من جهود متضافرة لمساعدة غينيا – بيساو في الأزمة. وفي هذا الصدد، نقدر ونشيد بالجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام، ولا سيما السفير باتريوتا، رئيس تشكيلة غينيا – بيساو، الذي عقد اجتماعا حسن التوقيت في ١٧ آب/أغسطس لتقييم الحالة. وأسفر الاجتماع عن صدور بيان تؤيده الجماعة تماما.

ونرحب أيضا بالجهود المبذولة من جانب القادة الإقليميين والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونشكر، على وجه الخصوص، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لما تبذله من جهود الوساطة وعلى الدور الهام الذي تضطلع به بعثتها في غينيا – بيساو في صون السلم والأمن.

وتقف جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية على أهبة الاستعداد، مع بقية المجتمع الدولي، لمواصلة تقديم دعمها إلى غينيا – بيساو، مع الاحترام الكامل للملكية الوطنية. وأغتنم هذه الفرصة لإبلاغ أعضاء المجلس بأن الجماعة، في اجتماع مجلس وزرائها المعقود في ديلي في تموز/يوليه، قررت أن تنشر في المستقبل القريب في غينيا – بيساو بعثة مشتركة لرئيس مجلس وزراء جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية وأمينها التنفيذي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.